ملف السماوة

المحافظ: تخصيصاتنا المالية تكفينا لتبليط الشوارع فقط !!

"المثنى بحر من ضوء..وأفياء نخيل وينابيع ملح.. انها المحافظة الأوسع من حيث الأرض والأعمق في التاريخ الإنساني.. عشائرها امتداد لقبائل العرب في الجزيرة ومنها في اوروك ظهر الحرف الاول لتعلم الدنيا الكتابة والاداب والفنون وسطرت ملحمة لم تزل انموذجا وايه في الابداع والادب القديم والمعاصر."

وفي باديتها المترامية الاطراف دارت معارك واستقرت فيها خيام ورحلت منها جموع وافراد لتظل رمالها المتحركة أبدا في تساؤل عن الراحلين والقادمين.
من حواضرها السماوة المدينة التي تشبه امرأه قروية جميلة وضعها اهلها بين النواظر والجنان من شدة عشقهم لها ومنها ايضا الحاضرة الثانية الرميثة التي كان لها السبق في الثورة العراقية الكبرى التي انطلقت في العشرين من القرن الماضي لتبقى كوة في تاريخ العراق المعاصر في الشجاعة والتضحية.
وغيرها اسماء ومواقف تجسد نبل وكفاح ابناؤها يوم راحت النساء قبل الرجال لتمنح ما استطاعت للخير سبيلا للرجال الذين نزلوا من قطار الموت.. لتقدم لهم الاكل وقبله الحب وشحنات من الصبر على الملمات وهم ينقلون الى سجن نقرة السلمان.
انها المحافظة التي تحملت الخطوب وقدمت الشهداء وصبرت على الضيم والاقصاء طيلة العقود المنصرمة من حكم الدكتاتور.
وظلت حتى بعد سقوطه تكابد ضياع حقوق اهلها فليس فيها مايسر الناظر على الرغم من صرف ملايين الدولارات ومليارات الدنانير.. وقد تعددت الاسباب غير ان النتيجة واحده وليس من متغير في مستوى حاجات الناس الاساسية.

المدى التقت بالسيد محمد علي الحساني محافظ المثنى فكان هذا الحوار عن المحافظة ومشاكلها هل من متغير ضمن مخططات العام الحالي سيتلمسه الناس؟

كنا نسعى لذلك ونأمل بتحقيق ماخططنا له واعددنا الدراسات التي تلبي حاجة المواطن في مختلف القطاعات غير ان وزارة المالية احبطت امالنا ومساعينا لتنفيذ ماكنا نعمل لتحقيقه خلال العام الحالي حيث خصصت مبلغ ٦٦ مليار دينار وهو دون الرقم الذي خصص في العام الماضي.
واضاف لقد اتصلنا بوزارة المالية واشعرنا المسؤولين فيها بالاحباط الذي اصابنا والظلم بتخصيص هذا المبلغ القليل جدا ووعدونا بزيادته ان المحافظة مترامية الاطراف وذات مساحات كبيرة بالاضافة الى المحرومية التي عانينا منها. حيث ان معظم شوارع المحافظة غير مبلطه بسبب عدم وجود مجاري للصرف الصحي. فمثلا البلديات خصص لها مبلغ ٩ مليار دينار وهذا لايشكل عير نسبه بسيطة من الحاجة الفعلية.. أي اننا نبقى عشرات السنين كي نبلط شوارعنا ففي المحافظة ١١ قضاء وناحية.
لقد أعدت المخططات على اساس ما وعدتنا به وزارة المالية بتخصيص ضعف مبلغ العام الماضي أي تخصيص مبلغ ١٢٨ مليار دينار ولكن المفاجئة ان الوزارة خصصت مبلغ ٦٦ مليار دينار.
ان المثنى هي ثالث محافظة في العراق من حيث نسبة الانجاز التي نفذت للمشاريع في العام الماضي. فضلا عن انها اول محافظة تسلمت الملف الامني في البلد والواجب يقضي ان تكافأ لما قدمته خلال العام المنصرم. وليس العكس كما اننا نقدر التوزيع على اساس نسبة السكان ولكن ينبغي ان لايتجاوزا الاهمال الذي رافق المحافظة طيلة حكم النظام السابق وقبله. فنحن نعاني من نقص حاد في مختلف الجوانب التي تتعلق بحاجة المواطن الذي يطالبنا بتقديم ما هو افضل وله الحق في ذلك فهو يامل من هذه الميزانية الكبيرة ان تلبي بعض ما يتمنى ان تحققه الحكومة بعد سنوات القهر فيما يرى السيد رياض مجيد دويني نائب المحافظ ان المحافظة تفتقر الى المجاري التي كانت السبب بتخريب الشوارع حيث ان مياه الامطار والمجاري السطحية من دور المواطنين تؤدي الى تدمير التبليط وحتى لو صرفت مبالغ اخرى فان النتائج تظل قاصرة. كما ان المواطن لايتعاون مع الاجهزة البلدية والخدمية فقد يعمد الى الحفريات الشخصية وتصريف المجاري ومصادرة الجهد الذي يبذل.
❖هناك تأخير في تنفيذ عدد من المشاريع ضمن ميزانية عام ٢٠٠٦ حتى ان بعضها احيل الى شهر كانون الاول. لماذا ؟

- ان الكتب التي وصلت من المالية والتخطيط غير واضحة وتداخل في الصلاحيات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية والتي اخرت العمل اكثر من شهرين. كما ان الاضطرابات والاحداث التي حصلت في المحافظة فضلا عن الاعتراضات التي حصلت من قبل بعض المواطنين حول المشاريع التي تمر بالقرب من اراضيهم. مما اضطر المحافظة ان تقيم العديد من الدعاوى على المعترضين حول المشاريع. وتلكؤ بعض المقاولين في تنفيذ الاعمال المحالة عليهم. كل هذه الاسباب وغيرها اسهم بتأخير بعض المشاريع.
ان نسبة الانجاز بلغت ٦٥ ٪من مجموع المشاريع البالغة ٢٤٠ مشروعا في مختلف القطاعات ضمن تنمية الأقاليم وتسريع الاعمار.

المحافظ

ما الفرق بين مدينة يابانية في الاحلام واخرى في الواقع؟

عضو مجلس المحافظة:معنا اعضاء غير مؤهلين لخدمة الناس وادعوا المواطنين لمراجعة خياراتهم!

منذ أن شكل مجلس المحافظة وهو موضع تساؤل عن الاسباب الموجبة لتشكيله وهل حقق الاهداف التي اوجبت أقامته؟ ام انه مجرد تعبير شكلي عن الديمقراطية التي يسعى البلد والشعب لتحقيقها حتى وان كانت بلا ثمار يستفيد منها الناس؟
فقد أثبت المجلس خلال الاعوام المنصرمة انه حلقه زائدة لا جدوى منها.ومكان للنقاش والخلاف والتمثيل الحزبي والعشائري ومسميات فائضة لسنا بحاجة اليها.
ففي السنوات المنصرمة تلمس الناس مدى الخلافات والتكتلات التي حصلت بين اعضاء المجلس ونتائجها غير الايجابية على أداء المجلس.
ويرى الدكتور نبيل صبري بادي تدريسي في كلية العلوم ان مجلسنا لم ولن ينجز شيء..بل خلق حالة من التيئيس لدى مواطني المحافظة من خلال الوعود الكاذبة في انجاز كثير من الامور منها المدينة اليابانية والمجاري والكهرباء والماء والخدمات الاخرى وكانت محض احلام.غير انه قد اغنى فقرة الزيارات الخاصة الى اليابان والاردن ومصر وتركيا ودول اخرى بإسهاب (من اجل المدينة)
وأضاف ان اغلب اعضاء مجلس المحافظة جاءوا لخدمة انفسهم فكل عضو له حماية خاصة(ونفط وغاز وبنزين وسيارات) وخط كهرباء يصل لبيته من الخط الحرج الى قسم منهم
وأشار الى ان عدم توحيد الرؤى خلق حالة عدم الالتزان في اتخاذ القرار الصائب الذي يصب في خدمة الصالح العام.
ويرى الدكتور حسين علي موسى نقيب الاطباء في المثنى ان اغلب الناس توصل الى استنتاج مفاده ان مجالس المحافظات مع وجود مجالس بلديه هي حلقه زائده لا معنى ولا مبرر لوجودها في هيكلية الدولة العراقية عندما يتم حساب الامر على اساس الايجابيات والفوائد التي قدمها المجلس فقد خلق ارباكاً واضحاً في قرار سياسي تسبب في تشتيت القرار وضعف هيبة الحكومة وكان سبب ذلك بشكل اساسي ان الانتخابات التي جلبت اعضاء هذا المجلس كانت على اساس نظام القوائم الذي ادى الى وصول مجموعه من الناس اغلبهم يفتقرون الى الخبرة السياسية والشهادة فلا ارى ان هذا المجلس قدم اي شيء يذكر علما انه يعمل بدون قانون.
فيما يرى الدكتور حسن الداغر ان مجلس المحافظة لم يكن في مستوى الطموح خلال الفترة الماضية ولقد أكدت ذلك مراراً وقلت بأن التركيبة الغالبية على مجلس المحافظة هي التكتل العشائري والطائفي مما أنعكس سلباً على حصيلة عمل المجلس وأما من هو خارج هاتين التركيبتين ومما يسمى بالمستقبل فيكاد يكون مهمشاً وعنصراً غير فاعل. كما أود أن أوكد بأن هناك لغط كبير يتداوله الناس مفاده ظاهرة الشهادات المزورة لدى بعض أعضاء المجلس بالاضافة الى امور تتعلق بالنزاهة مما جعل وقع وسمعة المجلس لدى أهالي المحافظة متدنيتان. اما فيما يخص العنصر النسوي داخل المجلس فأن فاعليته كما يعتقد الكثير من ابناء المحافظة محدودة جداً هذا نابع من جوهر قانون الانتخابات الذي جعل شرط ان يكون العنصر النسوي ثالث كل رجلين مما جعل الموضوع وكما يقول المثل مجرد ملئ فراغ.
فيما يرى السيد عبد الحسين ناصر السماوي ان المجلس مع الأسف لم يكن له اي دور فاعل في النهوض في مستوى الخدمات وتأمين مصالح المواطنين وتطوير الانشطة العمرانية والصحية فهناك فجوه كبيرة بين المجلس وابناء المحافظة مما ولد الاحباط وعدم الثقة والاخفاق الكبير في عملية التطوير والاعمار فنجد الكثير من المشاريع التي صرفت فيها الاموال الطائلة لم تكن بالمستوى المطلوب وعدم متابعتها بصورة مباشره من قبل اعضاء المجلس.
- المدى طرحت تساؤلات واراء المواطنين على السيد كريم علي ساجت رئيس مجلس المحافظة السابق وعضو مجلس المحافظة الحالي حيث قال ان المجلس لم يكن بمستوى الطموح الشمولي الذي ينتظره الناس ولكن المجلس لا يتحمل المسؤولية كاملة عن هذا القصور. بالتأكيد هناك الكثير من العوائق كانت موجودة في طريق المجلس ليؤدي الدور المطلوب منها كون المجلس ينطلق اول مره في العراق وأي شيء جديد يتأسس من الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي النابع من التعددية والتوجهات والعمل سوف يجد صعوبة ويحتاج لفترة طويلة ليأخذ دوره الحقيقي وأيضاً من المعوقات ان كافة الامكانات الادارية والسياسية والفنية باعتبار ممارسه العمل في هذه الجوانب في السابق مختصره على فئات من الناس مقربه من السلطة اما بقية الناس الذين تهيأ لهم الظرف هم بعيدون عن ممارسات الادوار المطلوبة وبالتأكيد عندما تتهيأ مثل هذه الفرصة فسوف يظهر الضعف.
وأضاف كما يوجد في المجلس اعضاء غير مؤهلين بالقيام بدور عضو مجلس والذي يتوجب ان ينهض بإرادة الناس وأرجع ذلك الى السوء في الاختيار الى المجتمع المعتمد على العشائرية والفئوية والحزبية من غير ان ينظر الى الكفاءة والمهنية التي يجب ان تتوفر في هكذا اشخاص في موقع حساس.
وادعوا الناس ان يخرجوا من هذه القيود واذا ما اصروا على ذلك فأنهم يهدرون حقهم ولسنوات طويلة.
وأكد كما ان من اهم المعوقات والجدل والصراع الموجود بين المجلس والمحافظ ودوائره بل يمكن ان اقول ان المحافظ اصر بأن يجابه المجلس ويقلص دوره.
وقال على الرغم من ذلك يوجد في طيات هذا المجلس اشخاص يمكن ان اسميهم برلمانيون متميزون يملكون من العزم الكبير والامتثال لإرادة الناس ما يمكن ان اصوره انهم يحملون بناية المجلس على رؤوسهم وانهم في مدار الصراع الذي ذكرته قبل حين. كما ان المجلس له دور ايجابي وضع من خلاله الخطوة الاولى على طريق البناء المؤسساتي.كما يتمثل بكثير من المشاريع التي أرساها المجلس وتابعها وتعدادها كثير والمتابعة لأوضاع الفساد المالي والاداري ومحاولته قدر الامكان الكف منها وتخفيفها.

آمال بناء مجمع سكني

المبلغ متواضع والشركة تلكأت والأهالي اعترضوا!

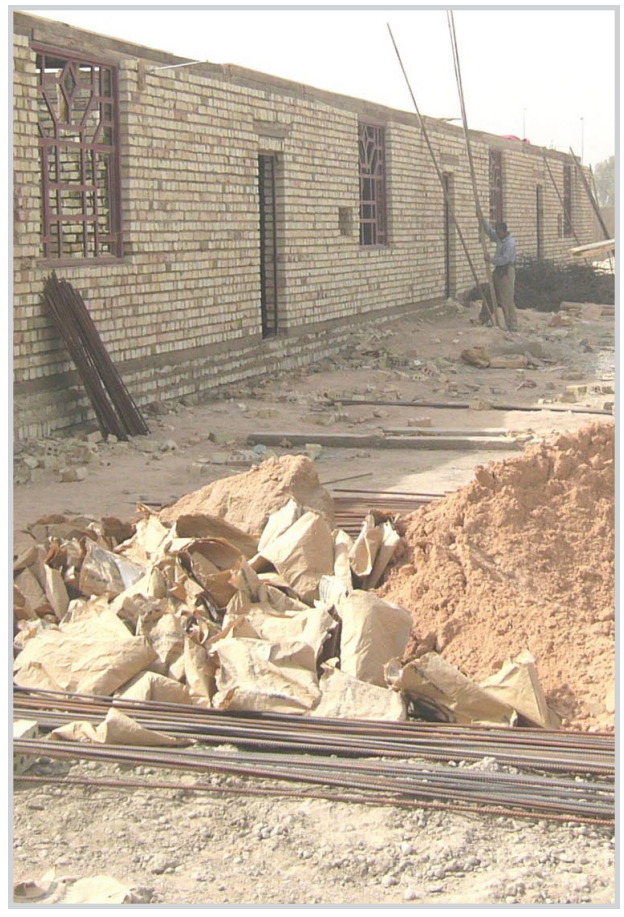

في الربع الأخير من عام ٢٠٠٥ أرسى وزير الإسكان والاعمار آنذاك حجر الأساس لتشييد مجمع سكني في حي الرسالة ومدرستين في حي الحسين في السماوة. وقد انعكست تصريحات الوزير حينئذ على اسعار العقارات والمواد الاولية الداخلة في البناء واجور العمال. وراحت الناس تتساءل حول كيفية توزيع الشقق والمستمسكات حتى ان البعض اخذ ينسق مع المسؤلين والمتنفذين (كواسطة) للحصول على الشقة الحلم.
ومضت الايام والشهور.. والمدارس وصلت في البناء الى مراحل متقدمة والاعمال في وتيرة متصاعدة.. ولكن المجمع السكني تبين انه يشيد فوق الرمال او في احلام الناس التي تكاد ان تذهب مع السراب..
وواقع الحال فان اعمال البناء التي نجدها في الميدان لاتشير الى شيء سوى (كريدر) يذهب ويأتي لتسوية الارض التي كانت قد سويت ابان النظام السابق.
وخلال الشهور المنصرمة وكلما سنحت الفرصة كانت المدى تطرح السؤال على المسؤولين حول سبب عدم المباشرة بالمشروع الذي تبلغ كلفته ٢٣ مليار دينار وينفذ من قبل شركة انترفاكس البولونية..
ومن المسؤولين رئيس مجلس المحافظة الذي سألناه قبل عام عن الاسباب غير انه قال لااعلم وكلف احد اعضاء المجلس بمتابعة الموضوع.. ويبدو ان التكليف ظل بين جدران المجلس.. وبعد بضعة اشهر طرحنا ذات السؤال على محافظ المثنى وقال ان هناك مخاطبات حول هذا الموضوع مع وزارة الاسكان والاعمار. ولكن المخاطبات يبدو ايضا انها دون صدى. فليس ثمة متغير على الأرض..
ويقول مهندس كان يعمل في المشروع وترك العمل فيه - فضل عدم نشر اسمه - نلاحظ في هذا المشروع غموضاً وتعتيماً فمن المعلوم عند وضع علامات الدلالة للمشروع في موقع العمل الذي من المفروض ان يكون بين طرفين نجد اسم طرف واحد فقط هو وزارة الاسكان ولا وجود لاسم شركة منفذة او مقاول سوى مبلغ المقاولة ومدتها. وهناك حوارات تدور بين المهندسين والمقاولين في المدينة حول هذا المشروع المهم الذي لم يبصر النور ولاسباب عديدة اهمها كلفة المشروع غير الواقعية البالغة ٢٣ مليار دينار والتي لاتكفي باعتقادهم لاكمال نصف العمل اللهم الا اذا كان على حساب الجودة والنوعية المطلوبة بقوة لمثل هذه المشاريع التي لها مساس بحياة الناس.
واضاف ان الشركة لم تقم باي عمل سوى نصب كرفان للمهندسين ومعمل بلوك (مستعمل). اما موقع المشروع لايزال ارض جرداء خالية من أي اثر للحياة والعمل والشركة المنفذة في سبات عميق. ونخاف من الشركات الوهمية التي نسمع بها من خلال وسائل الاعلام.. اكثر من نصف المدة انتهت وأملنا في النصف الآخر.
ولمعرفة اسباب التأخير بالمباشرة يؤكد المهندس نضال شريف محمود مدير دائرة اسكان المثنى ان السبب يعود لظهور مشاكل عشائرية في المنطقة منها التهديد حيث اشهروا السلاح على المهندسين عند مباشرتهم بالعمل. وبعد نصب أول كرفان في الموقع تم اطلاق النار عليه ليلا من قبل الأهالي او اصحاب الأرض الأصليين علما ان الارض حاليا مسجلة باسم بلدية السماوة. غير انهم يرون ان الارض استولت عليها الدولة سابقا ويجب ان تعود اليهم ما دعاهم الى ايقاف المشروع واطلاق النار على الكرفان التى شاهدنا آثارها. ما ادى الى تلكؤ المشروع لمدة أربعة أشهر ومازالت المشكلة قائمة حول جزء من القطعة وخصوصا موقع العمارة رقم ١٣ ولم نستطع الوصول الى المكان الخاص بها.
واضاف في ضوء ذلك تمت مخاطبة المحافظ واوعز بخروج دوريات للشرطة في موقع المشروع وبالفعل قامت بدور مهم ولكن المشكلة بالرغم من ذلك مازالت مستمرة. كما تمت مفاتحة مديرية التخطيط العمراني لغرض اضافة جزء اخر للتوسع المستقبلي والابتعاد عن منطقة البزل وهذه العملية استغرقت مدة من الزمن للحصول على الموافقات.
ونظرا لكبر حجم المشروع لا تكون نسب الانجاز ملحوظة في الوقت الحاضر. لانه تم البدء بالاعمال الترابية لكل مشروع واعمال الحصى الخابط وتهيأت معامل الكونكريت الجاهز والتي تم نصبها ومعمل السقوف الجاهزة والبلوك وسنلاحظ حصول انجاز كبير خلال الأيام القادمة. خاصة بعد وصول توصيات المركز الوطني للمختبرات الانشائية حول فحوصات تحريات التربة لبعض البنايات والتي تقع فوق مسار بحيرة الاسماك السابقة ضمن الموقع.
وقال ان المشروع يتكون من ٤٢ عمارة سكنية ومجموع الشقق فيها (٥٠٤) شقق وعلى نوعين:
نوع (أ)وبمساحة ١٣٥ م٢ وعددها ٢٥ عمارة وتحتوي على ثلاث غرف نوم وملحقاتها والنوع الآخر (ب)ومساحتها ١٢٠ م٢ مؤلفة من غرفتي نوم وملحقاتها اضافة الى بناء روضة للاطفال ومدرستين ابتدائية ومتوسطة وجامع ومركز صحي ومركز تسوق وحدائق.
وحول المبلغ الذي لايتناسب مع حجم المشروع وتأخير العمل به وارتفاع اسعار المواد. قال المهندس نضال: في وقت الاحالة كانت الشركة راضية بهذا المبلغ علما بان البناء غير تقليدي ويعتمد على اساليب تكنولوجية متقدمة وباستخدام اجزاء مسبقة الصب وهذا يؤدي الى تقليل الكلفة. علما ان هناك دراسة رفعت الى مجلس الوزراء حول امكانية زيادة مدة تنفيذ هذه المشاريع ومبالغ الاحالة بسبب التضخم الحاصل والظرف الأمني.
واكد ان عمليات الصب ستبدأ خلال الأسبوعين القادمين.
وحول اداء الشركة قال :نحن غير راضين على اداء الشركة حيث انه بطيء جدا وليس بمستوى الطموح وقمنا بتوجيه انذرات كثيرة للشركة صادرة من مقر الهيئة العامة للاسكان باتخاذ الاجراءات اللازمة كسحب العمل والغرامات التأخيرية.
واشار الى ان مدة ثمانية اشهر من التأخير.. والشركة غير مسؤولة عنها. وان الشركة تسلمت العمل يوم ٢٠٠٥/١١/١٧ وتمت المباشرة بعد ٤٠ يوما.
- هل هناك مشاريع اسكانية اخرى يمكن اقامتها ضمن تخصيصات عام ٢٠٠٧ ؟
- نعم هناك مجمع عمودي آخر في منطقة (الجربوعية)وتم تحديد ٦٤ دونما. وعندما حاولنا تثبيت شواخص ظاهرة للموقع تعرض المهندسون الى التهديد من قبل اهل المنطقة علما ان قطعة الارض مسجلة باسم بلدية السماوة. وهناك محاولات لمعالجة الموضوع من قبل السيد المحافظ. وكما تم التعاقد مع المركز الوطني للمختبرات الانشائية في بغداد لغرض فحصوات التربة.